



الانتخابات المقررة في بداية العام المقبل لإنتاج
بلديات ومجلس تشريعي ورئيس جديد للسلطة

فإن الوضع الانتقالي هذا قادر على قيادة الشعب الفلسطيني
من خلال شرعية المؤسسة ذاتها بانتظار إعادة إنتاج الشرعية
الجديدة، علماً أن كل القادة في فتح والسلطة متوافقون على
أن اللحظة السياسية الراهنة مازالت لا تحمل ألقاً إيجابياً
لظالم أن شارون متمسك بمشروع الفصل الأحادي الجانب
ويحظى بدعم واحتضان وتغطية كبيرة من البيت الأبيض.
كما أن القادة الفلسطينيين توافقوا على الوحدة في ظل
المشروع الوطني والثوابت الوطنية والاتحاد في مواجهة أي
مشروع فردي لأي شخص كان ولأي جهاز أو مؤسسة كانت
تخرج عن إطار التوافق والثوابت الوطنية. وهذا ما أمن
قاعدة صلبة لنجاح عملية انتقال السلطة بشكل أثار إعجاب
المجتمع الدولي، وطمان الشعب الفلسطيني الذي تعود إليه
كل الشرعيات والذي يشكل الحاضنة الرئيسة والحامي
الأول للبرنامج الوطني والضابط لأي انحراف عنها.

لذلك ونظراً لعناصر القوة التي يخترنها الشعب
الفلسطيني بفصائله وقواه الوطنية والإسلامية الحية
وللخبرة الكفاحية العالية التي راكمها عبر الصراع المرير،
أعتقد أن المستقبل يحمل لنا وعداً إيجابياً كبيراً يتجسد في
إنجاز أهدافنا الوطنية المباشرة لبناء الدولة وتأمين حق
العودة، لكن ذلك دونه مسيرة طويلة وتضحيات جسام.

أما بشأن الخلافات السياسية فإن الساحة الفلسطينية
تشهد خلافاً سياسياً رئيساً بين قطبين أساسيين هما فتح
وحماس. وفي هذا الصدد أعتقد أن حركة حماس ومنذ ما
قبل رحيل قائدها الكبير أحمد ياسين كانت قد بدأت بإنتاج
سياسة عملية على المستوى الوطني العام تقوم على قاعدة
التوافق مع السلطة الفلسطينية عندما تلوح إمكانية قيام
الدولة الفلسطينية والقيام بهدنة طويلة المدى لضمان
نجاح قيام دولة فلسطين. وفي هذا المجال عندما تساهم
حركتا حماس والجهد الإسلامي في تسجيل أعضائهما
وأنصارهما وجمهورهما في اللوائح الانتخابية في السلطة،
فلا شك أن هذا يعكس درجة من التحول باتجاه سياسة
أكثر مرونة وواقعية ويعزز إمكانيات التقارب والحوار
وصولاً لاندماج حركة حماس في النظام السياسي
الفلسطيني، وهذا ما نريده أن يتحقق بمعدلات أسرع في
غياب الرئيس عرفات.

من هنا أعتقد أن الخلافات على أرض الوحدة لا تشكل
خطراً بل تضيء على الحياة السياسية الفلسطينية بعداً
وتصلب الأداء السياسي الفلسطيني. كما أن الوحدة
الميدانية المتحققة في الواقع وفي مواجهة الاحتلال تشكل
حاضنة حامية للوحدة الوطنية، علاوة على أن الجدل
النضالي جدل مستمر ينتج عناصر قوة وليس عناصر
ضعف في مسيرة النضال الوطني. وهذا ما برهنت عليه
كامل التجربة الممتدة لقرابة نصف قرن مضى. ■

واغتيالات وعمليات استشهادية من دون أي مسار سياسي
ذي أفق.

هشام دبسي / مدير مركز الخدمات الصحية : دور أكبر للمؤسسات

لنتناول النظام السياسي الفلسطيني ككل، الذي تحلق
لفترة حول شخصية الرمز ياسر عرفات، لكن هذا التحلق
الذي فرضته استثنائية هذا القائد ودوره التاريخي كأب
روحي للشعب الفلسطيني وصانع هويته الفلسطينية
وكيانيته السياسية. إلا أن هذا الدور التاريخي للرئيس
الراحل لم يبلغ اللحظة من اللحظات دور المؤسسات التي
بُنيت في سياق الصراع العنيف مع العدو الإسرائيلي
والصراعات الأخرى مع أكثر من طرف في المنطقة. كما أن
المؤسسات تعكس الطبيعة البنيوية للحركة الوطنية
الفلسطينية بكل مراحل تطورها، وتعكس أيضاً مستوى
التطور السياسي العام للمجتمع الفلسطيني الذي انتقل
عبر ٤٠ عاماً من لامركزية مجتمعية ولا مركزية سياسية
إلى مركزية جديدة محورها الرئيس منظمة التحرير
كوطن في المنفى وكيان سياسي محمول على أكتاف كل
الفلسطينيين أينما وجدوا. لذلك ومهما اكتنف تلك
المؤسسات من نواقص وفترات ومشكلات إلا أن غياب الرمز
التاريخي سيدفع بهذه المؤسسات إلى الاستنفار
والاستنهاض الشامل وإطلاق مخزونها الكبير من الخبرة
السياسية والتنظيمية والكفاحية للتعويض عن حجم
الخسارة الكبيرة الناتجة عن غياب شخص بحجم الرئيس
ياسر عرفات. لذلك أعتقد أن النظام السياسي الفلسطيني
سيتحلق حول المؤسسات وسيسعى إلى تطويرها وتفعيلها
بما يجعلها قادرة على تأمين الإجابة التاريخية المطلوبة
لمواصلة النضال الوطني نحو تحقيق أهدافه.

من هنا أقول إن خبرة هذا الأسبوع الذي ودعنا به رمز
نضالنا برهنت على أن الحلقات القيادية الرئيسة استطاعت
أن تؤمن انتقالاً سلساً ومرناً وحضارياً للسلطات، سواء داخل
اللجنة المركزية لحركة فتح أو اللجنة التنفيذية لمنظمة
التحرير أو رئاسة السلطة الوطنية.

وهذا الانتقال تمّ على قاعدة التوافق القائلة بأن النظم
والقوانين المسيرة لهذه المستويات القيادية الثلاث هي
الفيصل في الإجابة المباشرة على اللحظة الراهنة وهي
لحظة انتقالية بكل معنى الكلمة، حيث إن المستقبل ينطوي
على مخاطر شديدة ويطرح تحديات كبرى.

والى أن تستطيع حركة فتح أن تعقد مؤتمرها الذي أقر منذ
اجتماع المجلس المركزي في شهر آب/أغسطس الماضي لتحديد
انتخابات مجلسها الثوري ولجنته المركزية وقائدها
الجديد، والى أن تتمكن منظمة التحرير من عقد مجلسها
الوطني وانتخاب مجلسها المركزي ولجنتها التنفيذية
وتالياً رئيسها، والى أن تتمكن السلطة من تنظيم

صقر أبو فخر / باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية :

ستظهر انشقاقات وسيترجع دور التاريخيين

للأفراد العظام شأن كبير في تقرير مصير الشعوب في عالمنا
العربي. ويأسر عرفات واحد من هؤلاء العظام الذين
سيكون لغيابهم أثر كبير في المستقبل الفلسطيني المنظور.
ومن الواضح تماماً أن عرفات كان وحده أقوى مؤسسة في
السلطة الفلسطينية، وها هي صلاحياته لا يقوى شخص
بمفرده على تحملها، فتتوزع على العديد من رفاقه أمثال
محمود عباس (أبو مازن) وأحمد قريع (أبو علاء) وفاروق
القدومي (أبو اللطف)، فضلاً عن روجي فتوح وقبله سلام
فياض.

في أي حال من المتوقع في المدى القريب، أي يللمم
الفلسطينيون أشتاتهم ويلتفت بعضهم حول بعض نتيجة
المهلع السياسي الذي تركه ياسر عرفات، وأن يتجاوزوا الممر
الخطر، أي انتقال السلطات، بشكل هادئ إلى المؤسسات
الشرعية الفلسطينية. لكن، في المدى المتوسط، فإن من
المرجح أن تظهر الانشقاقات في الجسم الفلسطيني بحسب
العروض السياسية التي ستقدمها (إسرائيل) إلى
الفلسطينيين وهي عروض معروفة تماماً ومرفوضة إلى
حد كبير.

سيواجه أبو مازن، وهو الرئيس الفلسطيني المقبل على
الأرجح، معضلة إعادة الوحدة التنظيمية لحركة فتح، ما
يعني تمرد بعض المجموعات العاملة تحت ستار (كتائب
شهداء الأقصى) وربما ينشق البعض من هذه المجموعات،
وتعمل وحدها أو تنضم إلى حركة حماس على سبيل المثال.
وسيواجه أبو مازن أيضاً إمكان تسريح بعض كبار الضباط
أمثال موسى عرفات والحاج إسماعيل جبر وجبريل
الرجوب وغيرهم. فضلاً عن تساؤل أوار رجال تاريخيين
في حركة فتح مثل هاني الحسن وصخر حبش. أما المعضلة
العسيرة الأخرى فهي ترتيب البيت الفلسطيني والبدء في
تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بضم كل من حماس
والجهد الإسلامي إليها. ومن الصعب في الأحوال الراهنة
أن يلتحق هذان الفصيلان بمنظمة التحرير في ظل غياب
الميثاق الوطني للمنظمة الذي ألغي منذ عام ١٩٩٨. وأقصى
ما يمكن التوصل إليه في هذا السياق هو تأليف قيادة
موحدة للفصائل كلها، أي هيئة فضفاضة تتيح لكل طرف
أن يتمترس خلف مواقفه في المواقف الصعبة.

إن الرئيس الفلسطيني المقبل سيواجه وضعاً قاسياً،
فالخيارات السياسية مقلبة أمامه عدا عن خطة شارون
للانفصال الأحادي الجانب. وهذه الخطة مرفوضة
فلسطينياً رفضاً قاطعاً. لذا يصعب احتمال تحقيق نوع من
الهدنة العسكرية المؤقتة بين (إسرائيل) والفصائل
الفلسطينية المقاتلة ضعيفاً إلى حد بعيد. ومن شأن هذا
الأمر أن يعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه من قصف